العرب
الأربعاء 2020/08/26
السنة 43 العدد 11801

وساطة ألمانية لنزع فتيل التوتر بين تركيا واليونان في المتوسط

تحذيرات دولية من مخاطر مواجهة عسكرية محتملة بين أنقرة وأثينا

قلل متابعون لأزمة التنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط بين تركيا واليونان من شأن الوساطة التي تقودها ألمانيا لنزع فتيل التوتر، في ظل استفزازات تركية متصاعدة تغذيها الانقسامات الأوروبية بشأن بلورة استراتيجية موحدة لمواجهة تعنت أنقرة.

لامبالاة تركية بالتحذيرات الدولية

برلين – قاد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، الثلاثاء، وساطة لنزع فتيل التوتر بين تركيا واليونان في المتوسط من خلال زيارة للبلدين اللذين يجريان تدريبات عسكرية متوازية في شرق البحر المتوسط.

وتأتي الوساطة الألمانية وسط مخاوف دولية من اندلاع مواجهة عسكرية بين أنقرة وأثينا اللتين لوحتا بمثل هذه الخطوات لحسم ملف التنقيب عن الغاز في المناطق المتنازع عليها.

وقال ماس في برلين، قبيل مغادرته إلى أثينا، التي يزورها للمرة الثانية في أقل من شهر، إن "نافذة الحوار بين اليونان وتركيا يجب الآن أن تكون مفتوحة على وسعها وألا تغلق".

وأضاف الوزير "بدلاً من استفزازات جديدة، نحن نحتاج إلى اتخاذ تدابير انفراج وإلى بدء محادثات مباشرة"، في وقت تكثف فيه أنقرة استعراضات القوة في منطقة متنازع عليها وغنية بالغاز.

وتخشى ألمانيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، "تصعيداً جديداً" بين تركيا واليونان، العضوين

هايكو ماس

نافذة الحوار يجب أن تكون مفتوحة على وسعها وألا تغلق

في حلف الأطلسي. وجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الألمانية أن التصعيد "لا يمكن إلا أن يلحق الضرر بالجميع وخصوصاً المعنيين مباشرة في المكان".

وخلال لقاء عُقد قبيل ظهر الثلاثاء، شددّ وزير الخارجية الألماني ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس على "ضرورة خفض التصعيد". وقالت الحكومة اليونانية في بيان "مبادرة ألمانيا التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي تعمل بشكل إيجابي في هذا الاتجاه".

والتقى بعدها ماس نظيره اليوناني نيكوس ديندياس قبل أن يعقد اجتماعاً بعد الظهر في أنقرة مع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.

ودعا الاتحاد الأوروبي على لسان وزير خارجيته جوزيب بوريل، أنقرة إلى أن توقف "فوراً" عملياتها للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط. وسيتطرق الاتحاد إلى الخلاف الذي يعني بشكل مباشر اليونان وقبرص العضوين في التكتل، في 27 و28 أغسطس في برلين.

في العاشر من أغسطس، نشرت أنقرة التي تخشى استبعادها عن تقاسم احتياطات الغاز الطبيعي الهائلة في المنطقة، سفناً حربية في منطقة تطالب اليونان بالسيادة عليها، ما أجج التوتر مع أثينا وقلق أوروبا.

وفي مؤشر على أن الأزمة لم تنته، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يتفاخر باكتشاف حقل نفط ضخم في البحر الأسود، الجمعة، أن بلاده ستكثّف عمليات التنقيب في شرق المتوسط.

وقررت أنقرة الأحد تمديد وجود سفينة عروج ريس للمسح الزلزالي في هذه المنطقة لمدة أربعة أيام، أي حتى 27 أغسطس.

وأعلنت أنقرة وأثينا أنهما ستجريان اعتباراً من الثلاثاء، تدريبات عسكرية متوازية في شرق المتوسط.

ومن الجانب اليوناني، قال مصدر عسكري إنه "تدريب للطيران قبالة جزر كريت وكاربوثوس وكاستيلوريزو اليونانية"، تشارك فيه قوات يونانية فقط.

وسيجري، قريباً، تدريب مع الطيران الإماراتي، فيما جرى تمرين آخر في جنوب جزيرة كريت بين قوات يونانية وأميركية.

ومن الجانب التركي، أعلنت وزارة الدفاع إجراء "تدريبات عسكرية انتقالية" بمشاركة "سفن تركية وأخرى حليفة" الثلاثاء، في جنوب جزيرة كريت اليونانية. ووصفت وسائل إعلام تركية هذه التدريبات بأنها "ردّ" على الإشعار البحري (نافتكس) الذي أصدرته أثينا الأحد.

وتؤجج جزيرة كاستيلوريزو الواقعة على بعد كيلومترين من المياه التركية، غضب أنقرة.

وتعتبر أثينا أن المياه المحيطة بهذه الجزيرة تقع تحت السيادة اليونانية إلا أن أنقرة تردّ بالقول إن هذا الموقع يحرم تركيا من مساحات بحرية غنية بالغاز تمتدّ على مئات آلاف الكيلومترات.

وقال أردوغان الاثنين "من الآن فصاعدًا، ستكون اليونان مسؤولة عن أدنى قلق قد ينشأ في المنطقة. تركيا لن تتخذ أدنى خطوة إلى الوراء".

و أشار وزير الطاقة التركي فاتح دونماز الثلاثاء، إلى أن "سفن التنقيب التركية تواصل عملياتها كما هو مقرر"، متوقعاً "فتح آبار تنقيب في أماكن واعدة".

وأضاف في حديث لتلفزيون مؤيد للحكومة، "حججنا قوية بحسب القانون الدولي. اليونان تتحالف مع بعض الدول لتُظهر نفسها على حق، لأنها تفتقر إلى المصداقية".

وقال المتحدث باسم الحكومة اليونانية ستيليوس بيتساس الثلاثاء إن لدى أثينا "هدف ترسيم الحدود البحرية في المنطقة". وأضاف أن ألمانيا من خلال تواجدها في أثينا وأنقرة "تحاول إيجاد مخرج عاجل للمأزق الذي تسبب به الموقف التركي".

ويستبعد مراقبون تحقيق ألمانيا لأي اختراق في تهدئة الأجواء بين أنقرة وأثينا، مشيرين إلى أنه ليس لألمانيا إرث من الوساطة الناجحة في أي صراع دولي، لاسيما بعد غرق عملية برلين للسلام في ليبيا في حالة من الفوضى.

ويؤكد هؤلاء أن لدى ألمانيا مصالح هائلة في مواصلة استرضاء أردوغان ونظامه، بما في ذلك الدافع في الحفاظ على التجارة، والخوف من هجرة اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي، والمخاوف من أن مواجهة الرجل القوي التركي ستزيد من انقسام المجتمع التركي في ألمانيا.

وبخلاف الموقف الألماني المهادن من الأزمة، تبدو فرنسا أكثر حزما في التعامل مع مجريات الخلاف حيث تقود تحركات إقليمية ودولية لضبط استراتيجية موحدة لمواجهة العربدة التركية في مياه اليونان الأوروبية.

فيتو أفريقي على شروط عودة المدنيين إلى الحكم في مالي

باماكو – وصلت نقاشات أجراها مبعوثو مجموعة دول غرب أفريقيا (إيكواس) مع المجلس العسكري في مالي بشأن خارطة طريق تسليم السلطة إلى المدنيين إلى طريق مسدودة، ما يفاقم الضغوط على العسكريين الباحثين عن انتزاع اعتراف إقليمي بانقلابهم.

وافترق المجلس العسكري الحاكم منذ أسبوع في مالي ومبعوثو دول غرب أفريقيا الاثنين دون اتفاق على شروط عودة المدنيين إلى الحكم في البلاد التي تشهد اضطرابات.

ويفترض أن يبلّغ المبعوثون مجموعة دول غرب أفريقيا التي أرسلتهم إلى باماكو للمطالبة "بالعودة الفورية إلى النظام الدستوري" بعد انقلاب 18 أغسطس، بنتائج ثلاثة أيام من المناقشات بعد الحلقة الأخيرة من التدهور السياسي والأمني والاقتصادي في مالي والذي يمثل مصدر قلق مستمر للمجتمع الدولي.

ويفترض أن يتشاور رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الأربعاء ليتخذوا قرارا، بناء على نتائج المناقشات في باماكو، لتعزيز أو تخفيف الإجراءات التي تم اتخاذها في أعقاب الانقلاب.

أما المجلس العسكري الذي وعد بإعادة السلطة إلى المدنيين بعد فترة انتقالية يتم تحديدها لاحقا، فيتذرع بجهود "التسوية" التي بذلها ويتوقع أن ترفع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العقوبات التي أعلنت في 20 أغسطس، بعد يومين من الانقلاب الذي أطاح بالرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا.

وفي بلد يعاني الفقر وإفلاس الدولة والعنف الأهلي وتنشط فيه الجماعات الإسلامية المتطرفة، أكد المتحدث باسم المجلس العسكري إسماعيل واغيه، أن "الناس هم الذين سيعانون أكثر بكثير من العقوبات".

وأعلن رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 20 أغسطس إغلاق حدود الدول الأعضاء في المنظمة مع مالي ووقف جميع التحويلات المالية والتجارية باستثناء الضروريات الأساسية أو تلك المخصصة لمكافحة كوفيد – 19.

وكانوا قد طالبوا، بأثر "فوري"، بالعودة إلى الدستور وإعادة الرئيس المخلوع إلى منصبه. لكن هذا المطلب الأخير لم يعد ذا صلة. إذ أعلن الجانبان في بيانين منفصلين أن كيتا تخلى عن السلطة.

وما زال هناك الكثير من الالتباس حول مكان وجود كيتا ومغادرته المحتملة مع بعثة المجموعة الاقتصادية.

وقال واغيه إن المجلس العسكري وافق على طلب من البعثة وقبل أن يغادر كيتا البالغ من العمر 75 عاما البلاد "عندما يريد" لإجراء فحوص طبية، وأن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "تضمن" عودته إلى البلاد.

لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن نقل السلطة إلى المدنيين، كما وعد المجلس العسكري.

وقالت مصادر في بعثة غرب أفريقيا إن الجيش لديه مشروع انتقالي مدته ثلاث سنوات بقيادة عسكري يتولى مهام رئيس الدولة.

وهو موقف بعيد كل البعد عن مطالب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تحدثت عن إطار زمني "معقول" وعد خلاله المجلس العسكري بإجراء انتخابات عامة مساء الانقلاب في 18 أغسطس.

إيكواس تدفع من أجل فترة انتقالية قصيرة مع التركيز على إجراء الانتخابات والسماح لإدارة مدنية بإجراء الإصلاحات

وقال دبلوماسي أفريقي يتابع المحادثات إن إيكواس حريصة على الدفع من أجل "فترة انتقالية قصيرة" مع التركيز على إجراء الانتخابات والسماح لإدارة مدنية منتخبة بإجراء الإصلاحات بعد ذلك.

لكن عدة محللين حذروا من التعجيل بإجراء انتخابات جيدة دون معالجة الفساد وسوء الإدارة التي يشكو منها العسكريون وزعماء المعارضة الذين قادوا الاحتجاجات التي استمرت أسابيع خلال الفترة السابقة للانقلاب.

وأكدت مصادر لها اتصال مباشر مع شخصيات مشاركة في المحادثات في وقت سابق أن كيتا لن يكون له دور في أي مرحلة انتقالية، مشيرين إلى أن من الأمور المطروحة أن تستمر الفترة الانتقالية عاما على غرار ما حدث في النيجر عقب انقلاب وقع هناك في 2010، فيما يحرص المجلس العسكري على تقديم الإصلاحات على الانتخابات ولذلك فقد تستغرق المرحلة الانتقالية مدة أطول.

وكان كيتا قد حقق فوزا كاسحا في الانتخابات عام 2013، وطرح نفسه شخصية جامعة في بلد مشرذم. وأعيد انتخابه في 2018 لولاية ثانية من خمس سنوات.

لكنه فشل في التصدي لتمرد جهادي جعل مساحات شاسعة من البلاد تحت سيطرة متطرفين إسلاميين وأشعل أعمال عنف عرقية في وسط البلاد المضطرب، حيث قضى آلاف الأشخاص في أعمال العنف، فيما نزح مئات الآلاف.

لا حلول في الأفق لوقف معاناة اللاجئين الروهينغا

كوتوبالونغ (بنغلاديش) – أوقفت مخيمات الروهينغا في بنغلاديش جميع الأنشطة الثلاثاء، حيث أغلقت الأكشاك وطلب من اللاجئين التزام منازلهم، تزامنا مع احياء الذكرى الثالثة للإبادة الجماعية التي تعرضت لها هذه الأقلية المسلمة في بورما.

وفر نحو 750 ألف شخص من هذه الأقلية المسلمة في عام 2017 من عملية تطهير عرقي قادها الجيش وميليشيات بوذية في غرب بورما وانضموا إلى حوالي 200 ألف من الروهينغا لجأوا بالفعل إلى بنغلاديش، إثر موجات من أعمال عنف سابقة.

وأدى التدفق الهائل للاجئين إلى تشكل مخيمات مترامية الأطراف في منطقة كوكس بازار (جنوب شرق بنغلاديش)، مكونة من أكواخ متهالكة مصنوعة من القماش المشمع والخيزران وتمتد على مد البصر حيث يسود الفقر المدقع.

وبسبب وباء كوفيد – 19 لم يتم تنظيم مظاهرات كبيرة في المخيمات، على عكس السنوات السابقة.

وقال مهيب الله، أحد زعماء الروهينغا في المخيمات، "لن تكون هناك تجمعات ولا ذهاب إلى العمل ولا صلاة في المساجد ولا نشاطات لمنظمات غير حكومية أو إنسانية ولا مدارس قرآنية ولا توزيع للمواد الغذائية".

وأغلقت المتاجر وأكشاك الشاي، التي عادة ما تكون أمكنة للقاءات، أبوابها الثلاثاء في كوتوبالونغ، أكبر مخيم للاجئين في العالم. ودعا مسؤولو الروهينغا مليون لاجئ إلى البقاء في أكواخهم وعدم مغادرتها، ورغم ذلك خرج البعض.

وكُتب على اللافتات المعلقة في المخيم ليوم الاحتفال هذا "أونغ سان سو تشي إرهابية وليست متحصّلة على جائزة نوبل للسلام"، في إشارة إلى الزعيمة البورمية.

وبدأت العمليات الواسعة للجيش البورمي في 25 أغسطس 2017 ، رداً على هجمات مجموعة متمردة من الروهينغا. وتعزز روايات عن القتل والاغتصاب والانتهاكات الاتهامات بارتكاب "إبادة جماعية" ضد بورما ذات الأغلبية البوذية، حيث يُنبذ مسلمو الروهينغا منذ عقود.

وقال مهيب الله إن الجيش البورمي "قتل أكثر من عشرة آلاف منا. نفذوا عمليات قتل واغتصاب جماعية وأجبروا شعبنا على الفرار من منازله".

ولا يزال حوالي 600 ألف من الروهينغا في بورما، التي لا تعتبرهم مواطنين بكامل الحقوق، ويعيشون هناك في ظل ما تصفه منظمة العفو الدولية بظروف "الفصل العنصري".

ويستذكر محمد بشار (30 عاما)، الذي فقد والده وأعمامه خلال عملية التطهير العرقي وأصبح الآن لاجئا في بنغلاديش، حياته في بورما قبل الهجرة الجماعية.

ويقول بشار "لا يمكنني وصف كل المعاناة التي مررنا بها خلال السنوات الثلاث الماضية؛ نعيش في المخيمات كمتسولين ومنبوذين، وغالبًا ما أرى في أحلامي المنزل المظلل بشجرة والأبقار وعائلتي السعيدة". ووقعت بنغلاديش اتفاقا مع بورما لعودة اللاجئين. لكن الروهينغا يرفضون العودة دون ضمان حقوقهم واعتبارهم مواطنين بورميين بشكل كامل.

750

ألف شخص فروا إلى بنغلاديش عقب عملية تطهير عرقي قادها جيش بورما

وقال براد آدامز من هيومن رايتس ووتش "يجب أن تقبل بورما حلاً دولياً يوفر عودة آمنة وطوعية للاجئين الروهينغا، فيما يجب ألا تجعل بنغلاديش، التي نعي قدراتها المحدودة، الظروف غير الملائمة بالنسبة إلى اللاجئين الذين ليس لديهم مكان آخر للإقامة".

وتعتبر بنغلاديش، الدولة الفقيرة في جنوب آسيا، الروهينغا مواطنين بورميين يجب ألا يبقوا على أراضيها. وترفض دكا، عاصمة بنغلاديش، تطوير المخيمات لجعلها أكثر استدامة وتمنع اللاجئين من مغادرتها.

ثلاث سنوات من التهجير القسري

راتكو ملاديتش يستأنف حكم إدانته بالإبادة الجماعية

لاهاي – عاد القائد السابق في جيش صرب البوسنة راتكو ملاديتش إلى محكمة تابعة للأمم المتحدة الثلاثاء لاستئناف حكم صدر عام 2017 يدينه بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية أثناء حروب يوغوسلافيا السابقة.

ويقضي ملاديتش عقوبة السجن مدى الحياة بعد إدانته بالإشراف على ذبح ثمانية آلاف رجل وفتى من المسلمين في سربرنيتشا عام 1995 ومهاجمة وقتل مدنيين أثناء حصار العاصمة البوسنية سراييفو الذي استمر 43 شهرا.

وقضى قضاة المحاكمة بأنه مسؤول عن مذابح المسلمين البوسنيين وحملات "التطهير العرقي" في إطار خطة لإنشاء صربيا الكبرى على أجزاء من يوغوسلافيا السابقة، إلى جانب زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراديتش والسياسي الصربي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش.

وكان ملاديتش قائدا لقوات صرب البوسنة خلال الحرب التي دارت من 1992 إلى 1995.

وقالت القاضية التي ترأس الجلسات، بريسكا نيامبي، في افتتاح جلسات استماع تستمر يومين إن ملاديتش قدم تسعة أسباب للاستئناف طالبا البراءة أو إعادة المحاكمة. وأضافت في بداية الجلسات "الادعاء رد بأن استئناف السيد ملاديتش يجب رفضه بالكامل".

وأُدين ملاديتش بعشرة اتهامات من 11 اتهاما وجهت له في محاكمته، ويسعى المدعون إلى إضافة الإدانة الأخيرة الخاصة بالإبادة الجماعية.

ويقول المدعون إنه يجب تأييد الحكم بإدانة ملاديتش ويتعين إدانته بالتهمة الحادية عشرة والخاصة بالإبادة الجماعية ضد البوسنيين والكروات في خمس بلديات بالبوسنة عام 1992.

وتنظر في الاستئناف محكمة تابعة للأمم المتحدة في لاهاي أُنشئت للنظر في طلبات الطعن وغيرها من القضايا المتبقية من المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والتي أُغلقت في 2017.